# اقتصاد

### مجلس الشعب يقر موازنة العام القادم

# حمدان: لا يظهر عجز الموازنة بشكل دقيق إلا عند قطع الحسابات والآن هو عجز مقدر

## ٧١١ مليار ليرة عجز شركة الكهرباء.. صوّبنا عمل شركة «محروقات» وأصبح بإمكاننا محاسبتها

| محمد منار حميجو

كشف وزير المالية مأمون حمدان أن موازنة العام القادم لم تشمل كل العجز، موضحاً أنه لم يتم إظهار كل العجز باعتبار أن عجز شركة الكهرباء الذي بلغ ٧١١ ملياراً بقي خارج الموازنة وأنه من المتوقع أن يتم إدخالها في الموازنة القادمة لإظهار العجز بالكامل.

ورغم الجدل الذي استمر على مدار الأيام الثلاثة الماضية في مجلس الشعب أقر المجلس مشروع موازنة العام القادم والبالغة ٤ آلاف مليار ليرة لتصبح قانوناً.

وفي كلمة له تحت القبة ردا على مداخلات الأعضاء أشار حمدان إلى أن الحكومة دأبت منذ عام ٢٠١٢ على إظهار كامل الدعم الذي تتحمله الدولة بحوامل الطاقة، مؤكداً أنه لا يوجد هناك مخالفة لأي مبدأ محاسبي.

وفيما يتعلق بموضوع عدم إدراج فروقات الأسعار لشركة «محروقات» في الموازنة أوضح حمدان أن إبقاءها في الشركة لكونه أصبح هناك تقييم لأداء الشركة ومحاسبة في حال كان هناك خلل فيها، موضحا أن شركة «محروقات» كانت تخسر وكان يغطي الخسارة البنك المركزي عبر سندات فالنتيجة كانت واحدة لكن حسابات الشركة لم تكن صحيحة.

وأشار حمدان إلى أن هذه الشركة كانت تعاني نقص السيولة باعتبار أن مبيعاتها يجب أن تأتي إلى داخل الخزينة خلافاً لكل المبادئ وبالتالي عملت الحكومة على تصويب ذلك من خلال الاحتفاظ بهذه الفروقات لدى الشركة بغية إظهار النتائج الفعلية لها، معتبراً أنه الإجراء الأكثر اقتصادية وعملية سواء بالنسبة للشركة أو لمشروع موازنة العام القادم.

وأكد حمدان أن فروقات الأسعار لا تعتبر من الإيرادات العامة لخزينة الدولة لأن هذه الفروقات بدأ العمل بها في عام ٢٠١٤ بعدما تم إلزام شركة «محروقات» بتوريدها إلى خزينة الدولة لتغطية نفقات الموازنة العامة، وخصوصاً أنها ألزمت بتحويل جزء من السعر الإداري إلى خزينة الدولة لتغطية النفقات الناجمة عن زيادة الرواتب والأجور وهو ليس إيراداً بالمفهوم الحقيقي لخزينة الدولة.

واعتبر حمدان أن هذا الإجراء جعل الشركة تعاني نقص السيولة المالية نتيجة تحويل جزء من هذا الفرق إلى خزينة الدولة، موضحاً أنها استدانت من البنك المركزي لتأمين المشتقات النفطية ما رتب عليها فوائد وقروضاً مرتفعة، كاشفاً أن الوزارة في العام الحالي سددت جزءاً من هذه الديون المترتبة على الشركة والبالغة ٤١٣ مليار ليرة.

أضاف حمدان: كيف لنا أن نطور شركة «محروقات» ونحن نطالبها بأن تأتي بمبيعاتها إلى الخزينة العامة ولا تبقى في الشركة وبالتالي نحن نخسرها ومن ثم نحاسبها على الخسارة، وفي حال نحن نخسرها كيف نحاسبها ونقيم أداءها؟.

وبيّن حمدان أنه لابد من التمييز بين المالية العامة والمحاسبة المالية للشركات، فالفرق واضح، فمالية الحكومة ومن خلال الموازنة العامة لا تظهر نتائج الخسارة والربح، بل تظهر الفائض أو العجز المقدرين في الموازنة من خلال تطبيق خطتها السنوية، مشيراً إلى أن مصطلح الربح والخسارة يظهر في الميزانيات للمؤسسات والشركات من خلال قوائم الدخل وحسابات الأرباح والخسائر لكونها تسعى إلى الربح.

وأشار حمدان إلى المبادئ التي تقوم عليها الموازنة العامة وهي وحدة الموازنة وشمولها وسنويتها وتعادل وتوازن الموازنة وأخيرا شيوعيتها (مبدأ عدم تخصيص الإيرادات في نفقات معينة).

وأوضح حمدان أن العجز الوارد في الموازنة هو مقدر ولا يمكن تقدير العجز الحقيقي إلا من خلال قطع حسابات الموازنة، مشيرا إلى أن هناك عدة طرق لتغطية العجز أولها زيادة الحصيلة الضريبة من خلال مكافحة التهرب الضريبي والاستدانة من البنك المركزي بسندات موضوعة بالتغطية النقدية، وتفعيل المرسوم التشريعي رقم ٦٠ لعام ٢٠٠٧ بأذونات قصيرة الأجل وسندات الخزينة طويلة الأجل، مشيراً إلى أنه تتم تغطية العجز أيضاً من جذب الاستثمارات الخارجية وعودة رؤوس الأموال الوطنية للداخل وعودة الإنتاج النفطي والصناعي والزراعي وتشجيع الصادرات، وعن حجم الاحتياطي الاستثماري أوضح حمدان أن هذا الاحتياطي تلجأ له الدول عند إعداد موازنتها لمواجهة ظروف مستجدة خلال فترة الموازنة، مؤكداً أن ما تعرضت له سورية من حرب ومن دمار للبنى التحتية فإنها بحاجة إلى مبالغ أكثر بالطبع مما تم رصده، وهذا ما يدعو دائما إلى ترتيب الأولويات وفقاً لذلك.

وكشف حمدان أن الوزارة عملت على تفعيل وحدة الأوراق المالية بتدريب عناصرها بالتنسيق مع البنك المركزي وسوق دمشق للأوراق المالية، مؤكداً أنه خلال فترة قريبة سيتم الانتهاء من إعداد الروزنامة التأشيرية المتضمنة حاجة الوزارة من السيولة وعدد الإصدارات المتوقعة خلال العام القادم وتوزعها على السنوات بهدف سحب السيولة المالية من الأسواق والتقليل من التضخم.

وأكد حمدان أنه لا حاجة لتعديل الموازنة بعد صدور مرسومي زيادة الرواتب، لافتاً إلى أنه تم تخصيص ١٨٤ مليار ليرة لمؤسسة التأمين والمعاشات، وأن زيادة الرواتب ستؤدي إلى تحسين إيراداتها نتيجة الاقتطاعات التأمينية وبالتالي قدرتها على تغطية أعبائها.

وكان رئيس لجنة الموازنة والحسابات حسين حسون أوضح بعض الأمور التي وردت في تقرير اللجنة جواباً عن تساؤلات بعض الأعضاء.

> تخصيص ١٨٤ مليار ليرة لمؤسسة التأمين والمعاشات.. وزيادة الرواتب سوف تحسن من إيراداتها

---

### الوزير: يعزز الطلب على الليرة .. وتاجر: يقلل انسياب البضاعة

# «الاقتصاد» توضح آلية احتجاز ٤٠ بالمئة من قيمة إجازات الاستيراد في المصارف

| الوطن

أصدرت وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية أمس التعليمات الخاصة بالقرار رقم ٩٤٤ تاريخ ٢٠١٩/١١/٢١ المتعلق بإخضاع استيراد البضائع والسلع ولكافة المستوردين لإيداع وحجز مؤونة بالليرات السورية بنسبة ٤٠ بالمئة من القيمة المقابلة لمشروع الإجازة أو الموافقة.

وتضمنت التعليمات (تلقت «الوطن» نسخة منه) أن يقوم المستورد بعد الحصول على الموافقة المبدئية من وزارة الاقتصاد وفق الدليل التطبيقي المعتمد لمنح الموافقات لإجازات وموافقات الاستيراد بتنظيم مشروع إجازة أو موافقة الاستيراد وتسجيلها أصولاً لدى مديرية الاقتصاد والتجارة الخارجية المعنية، أو دوائر منح الإجازات لدى هيئة الاستثمار السورية وفروعها، أو دوائر منح الإجازات في المدن الصناعية في المحافظات، ويتم دراستها من حيث أحكام المقاطعة وأحكام التجارة الخارجية والأنظمة النافذة الأخرى أصولاً.

إضافة إلى أن تقوم مديرية الاقتصاد والتجارة الخارجية أو دوائر المنح المعنية في دمشق والمحافظات قبل المنح بمخاطبة المصرف المعني لموافاتها بكتابين، يتضمن الأول أنه لدى صاحب مشروع الإجازة إيداعات تعادل ٢٥ بالمئة من القيمة المقابلة لمشروع الإجازة أو الموافقة بالليرات السورية وفق الحد الأعلى من نشرة الجمارك والطيران للعملات الأجنبية مقابل الليرة السورية الصادرة عن مصرف سورية المركزي، وبإمكان المصرف تحرير المبلغ بعد شهر من تاريخ كتابه في حال رغب صاحب العلاقة بذلك.

ويتضمن الكتاب الثاني أنه تم إيداع وحجز مبلغ ١٥ بالمئة من القيمة المقابلة لمشروع الإجازة أو الموافقة كمؤونة استيراد بالليرات السورية وفق الحد الأعلى من نشرة الجمارك والطيران للعملات الأجنبية مقابل الليرة السورية الصادرة عن مصرف سورية المركزي، وحجز هذا المبلغ وعدم الإفراج عنه إلا إذا لم يتم استكمال منح الإجازة أو الموافقة لتعارضها مع الأنظمة النافذة، أو إذا رغب صاحب العلاقة بإلغاء الإجازة أو الموافقة قبل أو بعد المنح دون أن يتمكن من الاستعمال، أو إذا انتهت مدة الإجازة أو الموافقة التي سدد عنها مبلغ الإيداع دون أن يتمكن صاحب العلاقة من الاستعمال، أو إذا رغب بإلغاء جزء من الإجازة أو الموافقة بعد استعماله للجزء الآخر ويعاد إليه المبلغ بموجب نسخة إضافية عن الشهادة الجمركية مؤشرة لأغراض هذا القرار، وفي حال إتمام عملية الاستيراد وإبراز نسخة إضافية عن الشهادة الجمركية مؤشرة لأغراض هذا القرار.

ليكون مجموع المبلغين بالكتابين ما يعادل ٤٠ بالمئة من قيمة الإجازة أو الموافقة بالليرات السورية.

وبناء على كتابي المصرف المعني، تقوم مديرية الاقتصاد والتجارة الخارجية أو دوائر المنح باستكمال منح الإجازة أو الموافقة أصولاً.

عضو في غرفة تجارة دمشق حذّر من الآثار السلبية المتوقعة من قرار كهذا، مبيناً لـ«الوطن» أنه أصبح لزاماً على التاجر زيادة رأسماله بشكل كبير من أجل تأمين متطلبات المؤونات والتي نسبتها ٤٠ بالمئة من قيم الإجازات، وتأمين المدفوعات للموردين، علماً أن أغلب العمل التجاري يقوم على أساس الدين، وعليه فإن قرار كهذا يخدم كبار التجار، من يملكون رأسمال كبير، كما أنه سوف يؤدي إلى انخفاض كميات السلع المستوردة، وبالتالي يقلل من عرض المواد وانسيابها في الأسواق.

وكان وزير الاقتصاد سامر الخليل أكد في لقاء تلفزيوني أن هذا القرار يسهم في تنظيم عملية الاستيراد بشكل واضح ومحدد، ويعزّز الطلب على الليرة السورية، في إشارة إلى تأثيره الإيجابي على سعر الصرف، كما يضمن توفر ملاءة مالية لدى المستورد.

---

### شعيب لـ«الوطن»: توسيع لجنة التسعير واستدعاء مستوردين لبحث الأسعار

# التجار و«التموين» وجهاً لوجه.. والوزير النداف: ما شهدته الأسواق من فلتان غير مبرر ولن نتساهل مع المخالفين

| علي محمود سليمان

صرح معاون وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك جمال الدين شعيب لـ«الوطن» بأنه تم تطوير آلية عمل لجنة التسعير المختصة بإصدار أسعار السلع والمواد في الأسواق.

وبيّن أن الاجتماع الذي عقده يوم أمس وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عاطف النداف مع أعضاء غرف التجارة السورية ومستوردي ومنتجي المواد الغذائية وأصحاب الفعاليات الاقتصادية، تم فيه اتخاذ سلسلة الإجراءات لضبط حركة البيع والشراء في الأسواق والاستمرار بتوفير السلع والمواد الغذائية الأساسية بمواصفات ونوعية جيدة وبأسعارها الحقيقية، إذ تم توسيع عضوية لجنة التسعير، فأصبحت تضم ممثلين عن اتحاد غرف التجارة والصناعة ووزارة الاقتصاد ومصرف سورية المركزي والجمارك، وممثلين من وزارة التجارة الداخلية، بالإضافة إلى خبراء بالأسعار حسب نوعية كل سلعة، حيث يمكن الاستعانة بآرائهم في تسعير المواد مثل استدعاء مستورد لسلعة معينة لدراسة آلية تسعيرها وفق للتكاليف، على حين كانت اللجنة سابقاً تضم أعضاء من غرفتي التجارة والصناعة فقط بالإضافة إلى الجهات الرسمية.

وحسب شعيب، فإن اللجنة ستقوم بإصدار صك تسعيري بالمواد الغذائية التي تدرس من قبلها بشكل أسبوعي، وخاصة المواد الغذائية الأساسية المستوردة، التي تهم المواطنين، بينما تقوم بإصدار نشرة أسعار كل ١٥ يوماً تتضمن أسعار المواد الغذائية الأساسية وفق أسعار الصرف الرائجة والتكاليف الحقيقة للسلع، ويعلن عنها عبر وسائل الإعلام المختلفة.

وخلال الاجتماع، شدّد وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عاطف النداف على الالتزام بتوفير المواد الأساسية للمستهلكين بأسعارها الحقيقية، التي تتضمن السكر والزيت والسمنة والأرز والشاي والبقوليات والسردين والطون وعلى عدم المساس والعبث بها.

وأكد النداف حرص الحكومة على الاستمرار بتوفير مختلف السلع والمواد الغذائية والاستهلاكية والضرورية والاستهلاكية للمواطنين بمواصفات وأسعار مناسبة، وعدم السماح لضعاف النفوس باستغلال مرسومي المكرمة اللذين أصدرهما رئيس الجمهورية مؤخراً المتعلقين بزيادة الرواتب والأجور للعاملين بالدولة لرفع أسعار السلع والمواد تحت ذرائع وهمية وواهية.

كما نوه بأن مديريات التجارة الداخلية وحماية المستهلك في المحافظات لن تتساهل باتخاذ أقصى الإجراءات القانونية بحق كل من يحاول ارتكاب مخالفات تتعلق برفع أسعار المواد أو المنتجات الغذائية والاستهلاكية والشطط في عملية زيادة الأسعار والاحتكار والغش والتدليس والتلاعب بالمواصفات وبيع مواد منتهية الصلاحية أو فاسدة.

ولفت إلى أن ما شهدته الأسواق من فلتان وارتفاع في الأسعار في جميع المحافظات في الأيام الأخيرة لا مبرر له، وأن ما تقوم به مديريات التجارة الداخلية وحماية المستهلك ليس مجرد حملة مؤقتة، وإنما عمل مستمر مادام هناك ضعاف النفوس الذين يحاولون خلق فوضى أو بلبلة في الأسواق، مشدداً على أنه لن يتم التساهل باتخاذ أقصى الإجراءات الرادعة بحق من لا يلتزم بتداول الفواتير بين حلقات الوساطة التجارية.

وأكد الوزير النداف أهمية دور أعضاء غرف التجارة السورية والمستوردين وكبار الفعاليات التجارية في الوقوف بوجه كل من تسوّل له نفسه استغلال الظروف الناجمة عن التقلبات والتطورات التي تشهدها دول المنطقة، وتداعيات الحرب على سورية، منوها بأهمية دورهم في الاستمرار بتوفير مختلف السلع والمواد الغذائية واحتياجات المواطنين في ظل التحديات التي تشهدها سورية، مبيناً أن التاجر الحقيقي لا يتلاعب بالفواتير ولا يقوم بالغش ولا يتهرب من دفع الضريبة، ويلتزم بأخلاقيات المهنة والعمل التجاري، مشيراً إلى أهمية التشاركية بين القطاعين العام والخاص.

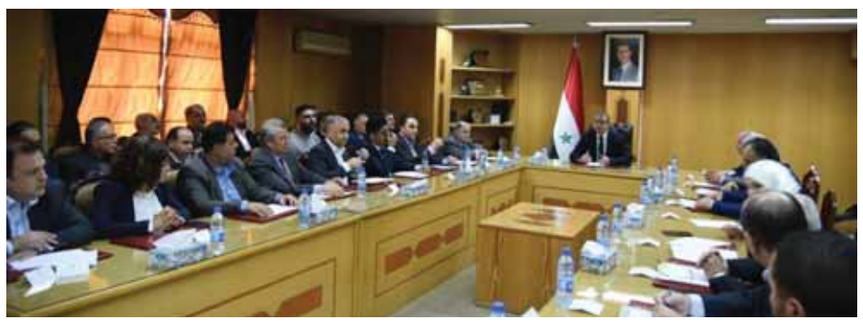

---

### دراسة للمرصد العمالي:

# زيادة الرواتب حققت زيادة مهمة فى القدرة المالية على الشراء للمواطنين

| الوطن

سلّط المرصد العمالي للدراسات والبحوث التابع لاتحاد نقابات العمال الضوء على الجانب الاقتصادي والمعيشي لزيادة الرواتب الأخيرة، إذ نشر دراسة للباحث الدكتور هيثم عيسى بعنوان «قراءة في المرسومين التشريعيين ٢٣ و٢٤ لعام ٢٠١٩ من منظور تحديات تحسين مستوى المعيشة في سورية».

وبينت الدراسة (تلقت «الوطن» نسخة منها) أن الزيادة الأخيرة بمبلغ ٢٠ ألف ليرة سورية حققت فعلياً زيادة مهمة في القدرة المالية على الشراء عند المواطنين العاملين في القطاع الحكومي، وبالتالي فقد عكست جزءاً لا بأس به من التراجع الذي حصل في مستوى المعيشة نتيجة ارتفاعات الأسعار، على الأقل منذ مرسوم زيادة الدخل السابق رقم ١٣ لعام ٢٠١٦.

ورأى الباحث أنه يمكن تقويم المرسومين في إطار الغاية منهما (تحسين مستوى المعيشة) من منظور قصير الأجل وكذلك من منظور طويل الأجل.

وفي المنظور قصير الأجل، يمكن القول إن هذه الزيادة تسهم في رفع وتحسين مستوى المعيشة (على الأقل بالمقارنة بين الفترة الزمنية التي سبقتها والفئة الزمنية التي تليها)، لكن، في المنظور طويل الأجل، يبقى مستوى المعيشة عند أغلبية العاملين بأجر (ولاسيما في القطاع الحكومي) أقل مما كان عليه قبل شهر آذار من عام ٢٠١١ (بداية الأزمة/ الحرب)، وذلك بسبب الأثر السلبي لارتفاعات الأسعار المتتالية الذي فاق بحجمه حجم الأثر الإيجابي لزيادات الدخل.

ولا يقلل هذا الأمر من أهمية هذه الزيادة وحاجة المواطن إليها إلا أنه يبين أنه ما يزال هناك المزيد الذي يجب العمل عليه فيما يخص زيادة الرواتب والأجور، إذا أرادت الحكومة إعادة الاعتبار لمستوى معيشة المواطن كما كان عليه قبل الحرب على سورية.

### قضايا تتطلب المعالجة

تمثل زيادة الرواتب والأجور المتحققة بموجب المرسومين التشريعيين ٢٣ و٢٤ لعام ٢٠١٩ خطوة في الاتجاه الصحيح، إلا أن كونها في الاتجاه الصحيح لا يعني بالضرورة تحقق كامل الاستفادة المقصودة منها، بحيث يحصل المواطن على زيادة حقيقية فعلية في مستوى دخله بمقدار ٢٠ ألفاً و١٦ ألف ليرة للعاملين والمتقاعدين على التوالي، ما لم يترافق بمعالجة لعدد من القضايا المرتبطة بها سواء مباشرة أو بشكل غير مباشر.

وأول ما يتطلب معالجته الحدّ الأدنى المعفى من الضريبة، فبموجب المرسوم التشريعي ٤٦ لعام ٢٠١٥ يبلغ الحد الأدنى المعفى من الضريبة ١٥ ألف ليرة وهو يعادل ٢٦ بالمئة من راتب بدء التعيين لحملة شهادة الدكتوراه بعد تطبيق المرسوم التشريعي ٢٣ بينما كان يعادل حوالي ٥٨ بالمئة قبل تطبيق المرسوم ٢٣، وفي حالة العاملين من الفئة الخامسة تبلغ هذه النسبة ٣١,٥ بالمئة بعد تطبيق المرسوم ٢٣ وتقريباً ٩٣ بالمئة قبل تطبيقه.

بالمحصلة، إذا كانت الغاية من زيادة ٢٠ ألف ليرة على الرواتب والأجور بموجب المرسوم التشريعي ٢٣ تهدف إلى التعويض عن جزء من ارتفاع أسعار السلع والخدمات أي حماية القدرة الشرائية للدخل، فإن تحقق هذا الهدف يتطلب منطقياً رفع مستوى الحد الأدنى من الدخل المُعفى من الضريبة على الأقل لتبقى نسبته من مجموع الدخل كما كانت قبل صدور المرسوم التشريعي ٢٣.

### سقف الراتب

المطلوب ثانياً، بحسب الباحث، يتعلق بموضوع سرعة الوصول إلى سقف الراتب (تسقيف الراتب)، فكما هو معلوم، يحصل العاملون في القطاع العام على زيادة كل سنتين (الترفيع الدوري) بمعدل ٩ بالمئة، ووفق بيانات الرواتب والأجور بعد المرسوم التشريعي ٢٣ نجد أن راتب بدء التعيين لحاملي شهادة الدكتوراه قد أصبح ٥٧٤٩٥ وأن سقف الراتب لهذه الفئة هو ٨٠٢٤٠ بهذه الحالة يكون الفرق بين سقف الراتب وراتب بدء التعيين هو ٢٢٧٤٥ ليرة فقط، وهو يمثل إجمال المبلغ الذي يمكن أن يحصل عليه العامل الحامل لهذه الشهادة من الترفيعات الدورية.

بحساب بسيط نجد أن العامل سيصل إلى سقف الراتب بعد حوالي ٤ ترفيعات أي ٨ سنوات من بدء تعيينه، لهذا، وحتى يستطيع الفرد العامل، الاستفادة من الترفيعات الدورية توجد ضرورة إلى رفعه سقف الراتب.

أما المطلوب ثالثاً، فمتعلق باختلاف الأهمية النسبية للزيادة في الرواتب والأجور بين الفئات الوظيفية المختلفة، إذ إن الزيادة كنسبة من راتب بدء التعيين متناقصة مع ارتفاع الفئة الوظيفية، وهي ستؤدي إلى تقليص الفروقات بين رواتب تلك الفئات مما يقلل كثيراً أهمية هذه الفروقات، ويمكن النظر إلى هذا الأمر من زاوية أخرى، حيث نجد أن الفرق في راتب بدء التعيين بين أعلى فئة «دكتوراه» وأدنى فئة «الفئة ٥» على سلم النفقات الوظيفية بقي ٩٨٢٠ ليرة قبل الزيادة وبعدها.

بالمحصلة، نجد أن إضافة مبلغ مقطوع ثابت على الراتب أو الأجر حققت تحسينات متباينة كنسبة من الدخل، إذ حصلت الفئات الأعلى في السلم الوظيفي على زيادة نسبية أقل.

### حافز مادي

ركز الباحث في المطلب الرابع المطلوب معالجته على فكرة الراتب كحافز مادي على التعليم والدراسة، مبيناً أنه إضافة إلى استخدام سياسة الرواتب والأجور «الدخل» من أجل تحسين مستوى المعيشة، يتم استخدامها أيضاً من أجل تحقيق أهداف أخرى قد تكون مهمة على مستوى الأفراد أو الدولة أو كليهما، في هذا المجال قد يكون استخدام الدخل كحافز مادي لتشجيع الأفراد على التعليم ومتابعة الدراسة أحد أهم تلك الأهداف.

نظرياً، تعد نظرية رأس المال البشري من أهم النظريات الاقتصادية التي تؤكد أن تحقيق النمو الاقتصادي وكذلك الأبعاد الأخرى للتنمية البشرية يرتبط بقوة بمستوى تعليم الفرد وصحته وأن تحفيز المستوى التعليمي والصحي للأفراد يسهم مباشرة في تحقيق مزايا اقتصادية وغير اقتصادية متعددة تسهم في تنمية الفرد ومجتمعه ككل.

عملياً، يلاحظ منذ فترة زمنية طويلة تأكيد الخطاب الحكومي أهمية التعليم وضرورة الاستثمار فيه كمدخل للتطوير الاقتصادي والاجتماعي.

في إطار ما سبق وجد الباحث تعارضاً بين توجهات السياسة الحكومية الرامية إلى تشجيع التعليم من جهة، وهيكل الرواتب والأجور الحالي بعد الزيادة من جهة ثانية.

فعلياً، فقد هذا الهيكل كثيراً من قدرته كحافز لتشجيع الأفراد على التعليم، مثلاً؛ ٩٨٢٠ ليرة هي فرق في راتب بدء التعيين بين حامل شهادة الدكتوراه وحامل شهادة التعليم الأساسي، فهل يمثل هذا المبلغ حافزاً يشجع الفرد على متابعة دراسته بعد مستوى التعليم الأساسي، وعلى الأقل لمدة ١٣ سنة إضافية ليحصل على شهادة الدكتوراه؟.

كما تقل أهمية هذا الحافز إذا أخذنا بالحسبان أن المتخرج من مرحلة التعليم الأساسي الذي يبدأ العمل يحصل على راتبه فوراً بينما يكون الفرد الذي يتابع تعليمه من دون دخل من جهة ويتحمل تكاليف الدراسة من جهة ثانية، إضافة إلى كل ما تقدم، ما يزال سقف الراتب هو نفسه لكل العاملين من حملة شهادة الإجازة الجامعية والدبلوم العالي والماجستير والدكتوراه، لذلك، منطقياً، توجد ضرورة إلى زيادة الفروقات بين الرواتب لكل فئة وفتح سقف الراتب تدريجياً ليتكون أعلى سقف لأعلى فئة، وإلا فإننا سرعان ما سنتلمس الآثار السلبية لهيكل الرواتب والأجور هذا على متابعة التحصيل العلمي للأفراد في سورية.

### ختاماً

اختتمت الدراسة بتأكيد الباحث أن الزيادة في الدخل المتحققة بموجب المرسومين التشريعين ٢٣ و٢٤ لعام ٢٠١٩ كانت مهمة بلاشك، وأنصفت العاملين بأجر، ولاسيما في القطاع الحكومي من خلال تحسين رواتبهم وأجورهم، وهي خطوة جريئة بالاتجاه الصحيح، لكن، توجد عدة مسائل وقضايا لا بد من دراستها ومعالجتها حتى تتحقق كل المزايا الممكنة من هذه الزيادة.